تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هرفندل-هيرشمان خلال الفترة 2001-2020

Evaluation of the economic diversification policy in Algeria using the Hirfendel-Hirschmann index during the period 2001-2020

ابتسام مهيز*	ناجي بن حسين
مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع جامعة قسنطينة 2 -عبد الحميد مهري، الجزائر ibtissam.mehiz@univ-constantine2-dz	مخبر المغرب الكبير: الاقتصاد والمجتمع جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري، الجزائر nadji.benhassine@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: **2022/12/17**	تاريخ القبول: **2023/01/29**	تاريخ النشر: **2023/06/01**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التقييم -من خلال قياس-درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات بالاعتماد على مؤشر هرفندل-هيرشمان، من خلال بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد وذلك للفترة 2001-2020. خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتقليص العوائق والتحديات التي تحد منه مع ضرورة تبني التنويع الاقتصادي كاستراتيجية قائمة وخيار تنموي مستدام يعمل على خلق مصادر دخل جديدة غير تابعة للنفط.

كلمات مفتاحية: نقمة الموارد الطبيعية، تنويع اقتصادي، مؤشرات التنويع الاقتصادي، مؤشر هرفندل-هيرشمان، جزائر.

تصنيف JEL: O01، C20، C02، 021، P28.

Abstract:

This study aims to evaluate -by measuring- the degree of economic diversification in Algeria outside the hydrocarbons sector, based on the Hirvendal-Hirschman index, through some macroeconomic indicators for the period 2001-2020. The study concluded that the issue of economic diversification in Algeria remains dependent on reducing the obstacles and challenges that limit it, with the need to adopt economic diversification as an existing strategy and a sustainable development option that creates new sources of income independent from oil.

Key Words: Curse of Natural Resources, Economic Diversification, Index of Economic Diversification, Hirvendal-Hirschman Index, Algeria.

Jel Classification Codes : P28, 021, C02, C20, O01.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تواجه البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق التنويع الاقتصادي، وخير مثال على ذلك البلدان المصدرة للنفط والتي تعتمد على النفط كمورد رئيسي لتمويل اقتصادياتها، وتتجاهل إلى أي مدى تكمن أهمية وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع لمستوى القدرات التكنولوجية، ومن ثم أصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيدا، سواء في حال الطفرات أين تتزايد عائدات النفط، حيث تصبح الحكومات تهتم بعملية التوزيع-وليس بعملية الإنتاج-لهذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي. أو في حال الصدمات أين تنهار أسعار النفط، حيث تواجه الحكومات الصعوبات والعجوزات المالية بحلول ظرفية لا دائمة، مما يترتب عنها آثار وخيمة على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

لمواجهة هذه الظروف نصت مختلف الأدبيات الاقتصادية على ضرورة تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي، التي تقوم على أساس الرشادة في استخدام إيرادات الموارد الطبيعية والتحكم في تقلبات أسعارها. في هذا الشأن طُبقت مجموعة من السياسات وعلى نطاق واسع في بعض البلدان الغنية بالموارد، حيث أدرجت هذه البلدان استراتيجيات التنويع الاقتصادي ضمن برامج النهوض باقتصادها ونقله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع. والاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النفطية مر بالعديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. فقد تبنت الجزائر منذ سنة 1990 سياسة اقتصاد السوق كبديل عن التوجه الاشتراكي وذلك بهدف تنويع الاقتصاد الجزائري وتنمية القطاع الخاص الوطني والأجنبي، غير أن هذا التوجه لم يحقق النتائج المرجوة منه؛ لأنه لم يكن يعبر حقيقة عن نموذج اقتصادي متكامل وإنما كان عبارة عن إصلاحات هيكلية للانتقال إلى اقتصاد السوق والتي لم تكتمل في جميع أبعادها. وأعادت الحكومة الجزائرية سنة 2016 اقتراح نموذج نمو مغاير يهدف إلى البحث عن مقاربة جديدة للسياسة المالية وتنويع الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي مع مشارف سنة 2030.

إشكالية الدراسة

انطلاقا من التحليل السابق تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال التالي:

إلى أي مدى تمكنت الجزائر من تحقيق التنويع في مواردها الاقتصادية؟

كما قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يمكن اعتبار الموارد النفطية نعمة أم نقمة بالنسبة للبلدان التي تمتلكها؟
- ما هي عوامل نجاح التنويع الاقتصادي كاستراتيجية بديلة لقطاع النفط؟
- هل استطاع الاقتصاد الجزائري رفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات؟

فرضيات الدراسة

وفقا للإشكالية المطروحة والتساؤل الرئيسي يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعد التنويع الاقتصادي خيارا استراتيجيا بالنسبة للبلدان النفطية.

الفرضية الثانية: نجاح التنويع الاقتصادي كاستراتيجية بديلة لقطاع النفط يستدعي توفر مجموعة من العوامل المترابطة فيما بينها، أبرزها: توفر البيئة المؤسساتية والقانونية والبنى التحتية التي تساعد على التنويع.

الفرضية الثالثة: عجزت الجزائر عن تحقيق معدلات مرتفعة في القطاع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي في حد ذاتها، إذ تعتبر إحدى متطلبات تحقيق عملية الإقلاع الاقتصادي لأي دولة وخاصة تلك التي تعاني من التبعية النفطية، إذ أصبح ضرورة حتمية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المستدام، والخروج من مصيدة الريع البترولي لحماية الاقتصاد من تداعيات تقلبات هذه السلعة الناضبة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات بالاعتماد على مؤشر هرفندل-هيرشمان، من خلال بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات العامة، التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وذلك للفترة من 2001 إلى 2020.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه، ونورد فيما يلي أهمها:

1. دراسة لفريق بحث الـ FMI، 2016 بعنوان: "Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries"، حيث أشارت الدراسة في جزئها الأول إلى عدم وجود تماثل في الأوضاع الاقتصادية بين البلدان العربية المصدرة للنفط، وهو ما استدعى ضرورة تصميم سياسة تتناسب مع الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل دولة على حدى. أما في جزئها الثاني فناقشت سياسات دعم التنويع الاقتصادي المنتهجة، وقد توصلت إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي ووجود أطر تنظيمية داعمة لعملية التنويع أمر مهم لكنهما لا يقلان أهمية عن ضرورة الشراكة بين القطاع العام والخاص. كما استعرضت الدراسة تجارب دولية ناجحة في تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي ومدى إمكانية الاستفادة منها في الدول العربية.

2. دراسة للباحث محمد عمراني، 2021 بعنوان: "La Diversification Économique en Algérie : Proximité méditerranéenne et réalités Algérienne"، حيث بينت الدراسة أن تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات هو الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية المنتهجة في العديد من البلدان المنتجة للنفط. والجزائر من بينها فقد كانت تقلبات أسعار النفط وتبعاتها وكذا النمو الديموغرافي من الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي. لكن هذه الأخيرة فشلت في تحقيق ذلك على الرغم من موقعها الجغرافي -الذي من المفترض أن يعزز فرص النجاح-إلا أنها فشلت في ترسيخ سياسة حقيقية لإحلال الواردات.

على ضوء ما تقدم، دراستنا هذه تختلف عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على الفترة 2001-2020 التي عرفت تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كما تختلف من حيث طبيعة الأدوات الإحصائية المستخدمة وهي اعتماد مؤشر هرفندل-هيرشمان لقياس درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري.

منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث نتطرق في الجانب النظري للإطار المفاهيمي والنظريات المفسرة لظاهرة الاقتصاد الريعي وسياسة التنويع الاقتصادي. أما في الجانب التطبيقي فقمنا بقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال حساب مؤشر التنويع الاقتصادي هرفندل-هيرشمان وذلك للفترة 2001-2020.

تقسيم البحث

لقد قمنا بتقسيم الدراسة كما يلي:

2. التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية

3. الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي
4. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي
5. شروط تحقيق عملية تنويع اقتصادي ناجحة في الدول الريعية
6. دراسة تحليلية لقياس مؤشر التنويع الاقتصادي هرفندل-هيرشمان في الجزائر للفترة 2001-2020

1. التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية

يرى بعض الاقتصاديين أن نظرية المرض الهولندي ودورية السياسة المالية وتطاير أسعار الموارد الطبيعية، تعتبر من أهم التفسيرات الاقتصادية لنقمة الموارد.

1.1. نظرية المرض الهولندي

تهدف نماذج المرض الهولندي "Dutch disease" لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية، وخاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد، وقد ظهرت هذه النماذج ابتداء من سنوات الستينات في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من سنة 1959م حتى عام 1975م، ففي سنة 1959م تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماش في قطاع الصناعة التحويلية خاصة، وهذا ما دفع العديد من الاقتصاديين حينها لمحاولة فهم هذه الظاهرة الغريبة أمثال كل من W.Max Corden & J.Petter Neary (1982)، W.Max corden (1984)، S.Van Wijnbergen (1984)، هذا بالإضافة إلى أعمال R.Gregory (1976) والذي رغم أنه لم يأت على ذكر المرض الهولندي اصطلاحا إلا أن دراسته كانت تعالج نفس أعراض هذه الظاهرة الاقتصادية التي مست الاقتصاد الأسترالي (شكوري، 2012، صفحة 12). ومن بين الدراسات الحديثة التي تناولت مفهوم المرض الهولندي، نجد Milan Brahmbhatt & al. (2010)، Givelli Ernesto &Gupta Sanjeev (2014)، Arsham Reisinezhad (2020).

2.1.دورية السياسة المالية

إن أهم ما يميز أسعار النفط هو تقلبها الدائم وعدم إمكانية التنبؤ بها في المستقبل، وفي معظم الأحيان يرجع الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار النفط كما أن تقلب عائدات النفط تجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة خاصة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ بهذه التغيرات الدورية.

وتجلى تأثير هذه التقلبات في مداخيل النفط على الاقتصاد، في علاقة الارتباط الموجبة بين المداخيل المحصلة والنفقات العامة، وبالتالي فإن التقلبات في المداخيل والتي يرافقها تقلبات في مجمعات الإنفاق العام والخاص سوف يؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف الحقيقي وتؤدي هذه الأخيرة إلى خطورة وعدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يقلل الحافز على الاستثمار في هذا القطاع.

إن عدم الاستقرار والتذبذب في عائدات النفط ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية "procylical fiscal policy" والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش وتكون انكماشية في فترات الركود، ويترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية، انحصار الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، انخفاض النمو الاقتصادي وتأثيرات سلبية على الفقراء (Manasse, 2006, p. 04) باعتبار أنهم يملكون رأس مال بشري أقل قدرة على التكيف مع تراجع سوق العمالة، ويمتلكون أصولا قليلة لا تسمح لهم بالاقتراض للمحافظة على مستوى استهلاكهم عندما تنخفض النفقات العامة، مما يؤدي إلى تراجع كبير في مستوى معيشتهم وتعليمهم إذا لم تتوفر آليات لدعم الفقراء، حيث بينت دراسة للبنك العالمي أن مستويات الفقر ترتفع بحدة في فترات الانكماش ولا تعود لمستواها الأصلي في فترات الرواج الاقتصادي(Guillermo.E, 2002, pp. 2-5) .

ومن ناحية أخرى تؤثر صدمات أسعار البترول على مستوى تقلبات سعر الصرف الحقيقي الفعلي من خلال عدة قنوات، من بينها أثر النفقات الناتج عن المرض الهولندي والذي سبق الإشارة إليه أعلاه، وكذلك تعتبر التقلبات الدورية في النفقات الحكومية إحدى أهم القنوات التي تنقل التقلبات الخارجية إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي وبالتالي التأثير على قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.

3.1.تطاير أسعار البترول

إن التطاير في مداخيل تصدير الموارد الطبيعية الذي مصدره تطاير أسعار المواد الأولية يقيد النمو في الاقتصاد الذي يتميز بنظام مالي متخلف كما أن التقلبات في أسعار البترول تؤدي إلى تطاير في سعر الصرف الحقيقي، وبما أن لارتفاع سعر الصرف الحقيقي تأثير سلبي على تنافسية قطاع المنتجات الصناعية فإن هذا يعطي مبررا إضافيا في تفسير لماذا يؤدي التطاير في أسعار الموارد الطبيعية إلى التأثير سلبا على النمو الاقتصادي، وبالإضافة إلى هذا فإن عدم الاستقرار في الأسعار وبالتالي عائدات الموارد الطبيعية ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية ويترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات

الاقتصادية؛ انحصار الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، انخفاض النمو الاقتصادي وتأثيرات سلبية على الفقراء. (A.El.Anshasy, 2009, pp. 4,5).

2. الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي

يلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. سنتناول في هذا المحور الإطار النظري لسياسة التنويع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي للدول، كونه يختلف عن سياسة التنويع الاقتصادي على مستوى المؤسسات -والذي يعرف بتنويع النشاطات أو تنويع محفظة المنتجات-.

1.2. تعريف التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع بطرق مختلفة وذلك حسب مجال تطبيقه، فمن منظور الاقتصاد السياسي يشير التنويع في العادة إلى الصادرات، وتحديدا يشير إلى سياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات الأساسية التصديرية، والتي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار أو الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها (Hvidt, 2013, p. 4). وبشكل عام يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (Zhang, 2003, p. 7) .

وهناك تعريف آخر للتنويع الاقتصادي، بأنه " توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات".

كذلك يعرف التنويع الاقتصادي بأنه ": العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال. ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق (Le-Yin, 2003, p. 06) حيث يعد التنويع الاقتصادي مسألة هامة لكثير من البلدان النامية، التي تتميز اقتصادياتها بشكل عام بالافتقار إليه (wagner, 2000, p. 02) .

2.2. أشكال التنويع الاقتصادي

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع وهي: (Hallal, 2021, p. 854)

أ .تنويع الهيكل الإنتاجي(الصناعي): يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق خاصة على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل"لعنة الموارد الطبيعية". التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

ب . تنويع الأسواق: ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة. زيادة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا. (Giz & UNIDO, 2015, p. 15)

إن النظر إلى درجة **تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معاً** يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل منها.

3.2. أهداف ومبررات التنويع الاقتصادي

تعتبر حالة اللاستقرار في الأسعار عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة. حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على

جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصاديات المحلية والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي (Hvidt, 2013, p. 05).

أما عن الدوافع التي حفزت الدول الريعية إلى تبني التنويع الاقتصادي فيمكن إجمالها فيما يلي: (العمران، 2016، صفحة 01)

- الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجةً لهذا التنوع؛
- الحد من تقلّبات النمو الاقتصادي، ما يشجّع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المتعددة؛
- تخفيض معدلات البطالة، حيث لابدّ من وجود شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد على القطاع العام، وإيجاد فرص العمل المناسبة للباحثين عنه. وتدلّ تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسّسات لتحقيق التنويع الاقتصادي؛
- يوفر التنويع في قطاعَي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة؛
- فتح الباب أمام المزيد من الاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة التي تعود بالمنفعة على الاقتصاد.

وكما يرى الكثيرون بأن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية (عوض الخطيب، 2011، الصفحات 207-210):

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطور المالي**: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي ومن ثم يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- **تقليل المخاطر الاستثمارية**: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية نظرا لأن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها؛

- **تقليص المخاطرعلى الهيكل الإنتاجي**: يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق عدة مزايا من جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات؛
- **تقليص المخاطر المؤدية لانخفاض حصيلة الصادرات**: الدول التي تعتمد على درجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي عبر تصدير منتج واحد أول عدد محدود من المنتجات فإنه بمجرد انخفاض سعرها تنخفض عوائد صادراتها من النقد الأجنبي ويؤدي ذلك إلى تقليص إمكانية الدولة من تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛
- **رفع معدل التبادل التجاري**: عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض أسعارها يتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات وبالتالي تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة مقابل ارتفاع أو استقرار أسعار الواردات وبالتالي سيؤدي ذلك لارتفاع معدل التبادل التجاري، حيث بينت الكثير من الدراسات على العلاقة الموجبة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي؛
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي**: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، حيث أثبتت بعض الدراسات أن تقلبات هذا الأخير وعدم استقرار مستوياته له علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي، ومنه يمكن القول أن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي عبر زيادة التنويع الاقتصادي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- **تعزيز التنمية المستدامة**: هناك ثلاثة أسباب رئيسية كامنة ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي وهي:

  -تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛

  -تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛

  -ارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة.

3. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية تختلف من حيث الكفاءة وملاءمتها لأغراض القياس، وفي هذا العنصر سنكتفي بتسليط الضوء على البعض منها.

1.3. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي نجد:(Hvidt, 2013, p. 04)

- نسبة مساهمة النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والتي توفر مؤشرا على التغيير الهيكلي في المجتمع؛
- نسبة مساهمة الإيرادات النفطية كنسبة من إجمالي إيرادات الحكومة ككل، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي عائدات الصادرات (ارتفاع الصادرات غير النفطية مؤشر على ارتفاع مؤشر التنويع)؛
- المساهمة النسبية للقطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والذي هو معيار مهم لنجاح التنويع، فبقدر ما يتطور القطاع الخاص يفترض نمو القطاع العام؛
- تقلب أو عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم الاستقرار في أسعار النفط، المفترض أن يحد التنويع من عدم الاستقرار مع مرور الزمن؛
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه؛

2.3. قياس درجة التنويع الاقتصادي

تدل المؤشرات السابقة على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي (أحمد المصبح، 2008، صفحة 94). يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس نذكر منها: (عوض الخطيب، 2011، صفحة 09)

1. مؤشرات تعتمد على قياس ظاهرة التشتت Dispersion مثل معامل الاختلاف؛
2. مؤشرات تعتمد على قياس خاصية التركيز concentration كمؤشر جيني؛
3. مؤشرات تعتمد على مفهوم التنوع diversification كمعامل مقياس هرفندل-هيرشمان والذي يعد أكثر شيوعا، وهو ما تم اعتماده في هذه الدراسة.

1.2.3. مقياس هرفندل -هيرشمان (Herfindal- Hirshman)

يعتمد معامل هرفندال-هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، (عوض الخطيب، 2011، صفحة 09) وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. وقد استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. يحدد لنا هذا المقياس درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum(Xi/X)}\,2 - \sqrt{(1/n)}}{1 - \sqrt{(1/n)}}$$

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندال-هيشمان.

Xi: الناتج المحلي في القطاع i. قيمة المتغير في النشاط

X: الناتج المحلي الإجمالي. القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

يأخذ مؤشر هيرفندل-هيشمان القيمة "0" عندما يكون هناك تنوع كامل في الاقتصاد (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة). ويأخذ القيمة "1" عندما يكون مقدار التنوع صفر، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

2.2.3. معامل التركز concentration coefficient

يستند معامل التركز على حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادي أو متساوي بدل تركزها، يعتبر مؤشر جيني **Gini index** من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، وهناك عدة صيغ لحساب معامل جيني منها :(Bellu & Leberati, 2006)

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (Xk - Xk_1)\,(Yk + Yk_1)$$

حيث:

G: معامل جيني.

X_k: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي)

Y_k: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات).

n: عدد القطاعات.

تتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة، والواحد الصحيح الذي يمثل عدم المساواة التامة وتكون عدم المساواة جد عالية إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7 وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل 0.5-0.7 ومتوسطة إذا تراوحت بين 0.25-0.5 وضعيفة إذا انخفضت عن 0.25.

3.2.3. مؤشر تركز الصادرات

وهو ما يسمى بـ diversification Index، حيث يقيس حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وذلك كما يلي (Bouras, 2013, p. 249):

$$DI = \frac{\sum I\,|Hij - Hi|}{2}$$

حيث:

DI: مؤشر تركز الصادرات.

Hij: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j.

Hi: تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

ويتراوح هذا المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما اقترب من "0" كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل إلى "0" يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية. وكلما اقترب من "1" يكون هناك تركز تام للصادرات المحلية (لافي مرزوك و عباس مكي، 2014، صفحة 62)

4. شروط تحقيق عملية تنويع اقتصادي ناجحة في الدول الريعية

على الدول الريعية الراغبة في تحقيق عملية تنويع اقتصادي ناجحة التقيد بمجموعة من الشروط والالتزام بتطبيق جملة من الإجراءات تضمن لها ذلك، وتتمثل هذه الشروط في: (بن راشد الخاطر، 2015، الصفحات 30-35)

1.4.إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي(سياسات جانب الطلب)

لتحقيق عملية تنويع ناجحة، لا بدّ من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلّي وخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلّي المرتكز على الربط بالدولار. ويتمثّل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلّي؛ وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف الكلّي، وتصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث(المالية والنقدية وسعر الصرف)، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب إلى المتوسط، أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي(هذا الأمر مهمّ لتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات بعيدة المدى ذات القيم المضافة عالية الإنتاج وتوطينها، ورفع الكفاءة الإنتاجية، إضافة إلى مكافحة الآثار السلبية للتضخم في الاقتصاد والمجتمع) من جهة، ودعم التنافسية مع التقدم في عملية التنويع في المدى البعيد من جهة أخرى.

2.4.تنويع القاعدة الإنتاجية

بالتوازي مع إصلاح الإطار العامّ لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلّي، لا بدّ من إصلاحات في جانب العرض أيضًا، ولا بدّ من تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدًا عن قطاع المحروقات والصناعات المصاحبة له، وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن ريع قطاع المحروقات، ويعد تنويع هياكل الإنتاج

تحد بعيد المدى يتطلب تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العامّ وإصلاح القطاع الخاص والحدّ من تركّز الأسواق والثروة فيه، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع.

✓ **تراكم رأس المال البشري:** إنّ تراكم رأس المال البشري هو العنصر الأهمّ والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصاديات، لأنّ التنمية وحدها لا تكفي. ففي كثير من دول العالم الثالث لا يوجد نقص من الجامعات، ولا من خريجي الجامعات، ولا من المرافق التعليمية، ونحو ذلك، وفي المقابل يوجد قدر مقبول نسبيًّا من تنمية رأس المال البشري ولكنه لا يصل إلى الحد الأدنى أو التراكم المطلوب لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنويع ناجحة؛ أي أنّه لا يصل إلى الكتلة الحرجة من تراكم رأس المال البشري التي تضع الاقتصاد على المسار المرتفع للتنمية الذاتية. وسبب ذلك حدوث انحرافات تعوق تراكم رأس المال البشري، جلّها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الإقبال على جودة التعليم، وطلب المعرفة واكتساب المهارات وبناء القدرات.

✓ **إصلاح القطاع العام الإنتاجي والتركيز على القطاع الخاص:** للمؤسسات دور مهم وحاسم خاصة في المرحلة الانتقالية لأي بلد، إذ تتطلب عملية التطبيق لاستراتيجية التنويع الاقتصادي، مؤسسات جيدة تتوافق ومتطلبات هذه الاستراتيجية، من خلال إصلاحات جذرية للقطاع العمومي الإنتاجي المترهل لرفع كفاءته وإنتاجيته، ومن خلال تدعيم عناصر الكفاءة والنزاهة والاختصاص في عملية التسيير إضافة إلى العمل على إنجاح عمليات خصخصته من أجل خلق قطاع خاص تنافسي ومتنوع، بعيد عن تدوير الريع، والتركيز على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنمية الصادرات والتحول الصناعي وامتصاص البطالة.

✓ **بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع:** وذلك ضمن استراتيجية أشمل لتصميم سياسة صناعية موجهة نحو قطاع صادرات مستجدة يدعمها سعر صرف مرن وحافز في قطاع السلع المتاجر بها دوليا، وبالتالي خلق ميزات نسبية في الاقتصاد، مما من شأنه أن يحقق الأهداف التالية: -يقلص عيوب النمو الذي يعتمد على تركز الصادرات في المواد الأولية؛

- يساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات، خصوصا إذا ما استهدف سوق الصادرات وهو ما يؤدي إلى خفض فاتورة الاستيراد وخلق مصادر دخل جديدة؛
- يساهم في خلق وظائف وخفض معدلات البطالة؛
- يمكن من التعلم بالممارسة والتطور التكنولوجي.

3.4.الحكم الراشد (شكوري، 2012، الصفحات 63-64)

يعتبر الحكم الراشد عاملا مهما من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير قطاع النفط وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني. وفي أي دولة يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا هاما فاعلا في عملية تنويع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تلعب الحكومات دورا بالغ الأهمية خاصة في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية، حيث يمكن للحكومات من خلال أجهزتها ومؤسساتها من أن تساعد في تنويع الاقتصاد وهذا من خلال طرق متعددة. نذكر منها:

- توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص التصدير الجديدة، مثلا من خلال سفارات البلد في الخارج والغرف التجارية وغيرها من مؤسسات الدولة؛
- يمكنها من أن تحسن تدفق التكنولوجيا الحديثة والمعرفة العلمية وكيفية استخدامها من خلال تحسين مستوى التعليم، ودعم أنشطة البحث والتطوير؛
- تساعد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وكذلك دخول المؤسسات الأجنبية للسوق المحلي؛
- المساهمة في تطوير القطاع المالي من خلال وضع قوانين وتنظيمات جيدة تشجع تطور السوق المالي والبنوك.

5. دراسة تحليلية لقياس مؤشر التنويع الاقتصادي هرفندل-هيرشمان في الجزائر 2001-2020

1.5.حساب مؤشر التنويع الاقتصادي هرفندل-هيرشمان في الجزائر 2001-2020

إن مؤشر هرفندل-هيرشمان يسمح لنا بقياس درجة التنويع الاقتصادي ولحسابه سنستخدم الصيغة التي سبق وتطرقنا لها بالتفصيل في محور سابق وتم حسابه على أساس ما تحصلنا عليه من معطيات إحصائية وتعويضها في الصيغة الرياضية له. والجدول التالي يوضح درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري:

الجدول رقم 01: قيمة مؤشر هرفندل-هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2001-2020)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الواردات	الصادرات	الإيرادات العامة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	المؤشر المركب
2001	0.06	0,11	0.89	0.16	0.47	0.34
2002	0.05	0.13	0.87	0.12	0.38	0.31
2003	0.07	0.12	0.87	0.07	0.36	0.29
2004	0.02	0.19	0.90	0.10	0.23	0.29
2005	0.17	0.14	0.95	0.12	0.25	0.33
2006	0.19	0.13	0.95	0.07	0.31	0.33
2007	0.16	0.16	0.95	0.04	0.31	0.32
2008	0.18	0.15	0.93	0.03	0.27	0.31
2009	0.05	0.14	0.92	0.10	0.44	0.33
2010	0.08	0.13	0.93	0.07	0.61	0.36
2011	0.14	0.19	0.95	0.14	0.48	0.38
2012	0.12	0.14	0.95	0.12	0.37	0.34
2013	0.13	0.13	0.95	0.07	0.37	0.32
2014	0.09	0.16	0.95	0.04	0.45	0.34
2015	0.07	0.15	0.93	0.03	0.48	0.33
2016	0.06	0.14	0.92	0.10	0.52	0.35
2017	0.05	0.13	0.93	0.07	0.52	0.34
2018	0.07	0.13	0.92	0.02	0.40	0.31
2019	0.07	0.11	0.91	0.02	0.41	0.31
2020	**0.05**	**0.12**	**0.86**	**0.17**	**0.40**	**0.32**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر: من 2005 إلى 2018
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56 لبنك الجزائر لسنة 2021
- إحصائيات صندوق النقد العربي

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 01 أن قطاع المحروقات لا يزال مهيمنا على الاقتصاد الجزائري إذ يمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، إضافة إلى أن مؤشرH-H للصادرات الجزائرية مرتفع جدا ويقترب من الواحد حيث اتخذ منحى تصاعدي من بداية 2001 إلى 2013 وذلك راجع إلى انتعاش أسواق النفط العالمية في تلك الفترة مما زاد من اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل أكبر وقلة اهتمامها بالقطاعات الأخرى، وسرعان ما بدأت قيمة المؤشر في الانخفاض بداية من 2014 ليتواصل الانخفاض بنفس الوتيرة إلى غاية 2020 بحوالي 0.91% ونفسر ذلك بصفة أساسية بالانخفاض الحاد للأسعار العالمية للبترول الأمر الذي دفع بالجزائر للبحث عن مصادر أخرى للدخل لتدعيم اقتصادها قصد تغطية النقص الناتج عن انخفاض العائدات البترولية. وهذا الاستنتاج لا ينفي حقيقة تسجيل تغيرات طفيفة في بنية الاقتصاد الجزائري، ما يدل على التوجه تدريجيا نحو التنويع الاقتصادي بفضل مساهمة القطاع الخاص في زيادة الصادرات غير النفطية.

2.5. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجز ائر

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ تراجع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في حين سجلت باقي القطاعات تزايد مساهمتها في الناتج بدرجات متفاوتة. وحسابنا لمعامل هرفندال-هيرشمان الموضح في الجدول رقم 01 يؤكد ذلك، حيث انتقلت درجة التنويع المحققة في الناتج من 0,06% سنة 2001م إلى 0.14% سنة 2011م وإلى0,05% سنة 2020م حيث عرف المعامل انخفاضا خلال الفترة المدروسة، وكان التغير في قيمته بـ-19.89% ما بين 2001-2020، في حين سجلت بعض القطاعات الأخرى انتعاشا طفيفا، فقد عرف قطاع الفلاحة نموا من 9.67% سنة 2001م إلى 14.1% سنة 2020م أي بتغير قدره +4.3%، في حين لم يشهد قطاع الصناعة تطورا واضحا بالعكس فقد بلغ مقدار التغير في مساهمته في الناتج بـ-1.84% مسجلا بذلك تراجعا ملحوظا، من جهته شهد قطاع الخدمات نموا ملحوظا حيث ارتفع من 22.49% سنة 2001م إلى 26.2% سنة 2020م أي بتغير قدره +3.71%، وبالتالي يمكن القول أنه هناك تنويع نسبي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعكس الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتحقيق القيمة المضافة لباقي القطاعات، لكن لايمكن الجزم بنجاح هذه السياسات خاصة في ظل فترات تراجع أسعار النفط وما له من تأثير على مؤشر التنويع الاقتصادي.

الجدول رقم 02: التغير النسبي لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات / القطاعات	2001	2020	التغير النسبي
المحروقات	33.89	14	-19.89
الفلاحة	9.67	14.1	4.3
الصناعات خارج المحروقات	7.34	6.3	-1.04
بناء وأشغال عمومية	11.08	13	1.92
خدمات خارج الإدارة العمومية	22.49	26.2	3.71
خدمات الإدارة العمومية	11.08	18.3	7.22
حقوق ورسوم على الواردات	4.45	8.1	3.65
المجموع	100	100	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: -التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2005-2018

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56 لبنك الجزائر لسنة 2021

3.5.التنويع في الصادرات

يعتبر التنويع في الصادرات ذو أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديات المصدرة للنفط، لأن ذلك يعكس مدى التنوع الذي حققته القطاعات الإنتاجية الأخرى خارج المحروقات، كما يعكس مكانة الدولة ومشاركتها في الأسواق الدولية ومدى تنافسيتها في التجارة الدولية، ويمثل الجدول الموالي التغير النسبي للبنية الهيكلية للصادرات:

الجدول رقم03: التغير النسبي لهيكل الصادرات

الوحدة: نسبة مئوية (%)

المواد / السنوات	المواد الغذائية	المواد الطاقوية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
2001	0.16	97.07	0.20	2.16	0.12	0.22	0.07
2020	1.99	91.29	0.32	5.87	0.00	0.35	0.17
التغير النسبي	1.83	-5.78	0.12	3.71	-0.12	0.13	0.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: -التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2005-2018
– النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56 لبنك الجزائر لسنة 2021

يتضح جليا من خلال الجدول رقم 03 أن الجزائر تعاني مشكلة الاعتماد شبه الكلي على تصدير منتج واحد-المحروقات- على حساب المنتجات الأخرى، فقد سجلت الصادرات من المواد الطاقوية ما نسبته 97.07 % سنة 2001م، لتصل إلى 91.29% سنة 2020م أي بنسبة انخفاض قدرت بـ -5.78%، في حين سجلت صادرات المواد الأخرى ارتفاعا جد طفيف كانت أقصاها صادرات المواد نصف المصنعة تليها المواد الغذائية، حيث ارتفعت من 2.16% سنة 2001م إلى 5.87% سنة 2020م، أي بمعدل 3.71% ومن 0.16 % سنة 2001م إلى 1.99% سنة 2020م، أي بمعدل 1.83% على التوالي. ومنه نستنتج أن البنية الهيكلية للصادرات لم تتغير طول فترة الدراسة. وهو الأمر الذي يؤكده معامل هرفندال الذي قمنا بحسابه في الجدول رقم 01 لقياس التنويع في هيكل الصادرات، حيث نلاحظ بأن قيمة المعامل تراوحت ما بين 0.89% و0.95%، وهذا ما يؤكد ضعف تنويع هيكل الصادرات الجزائري، والذي لايزال قطاع المحروقات يأخذ حصة الأسد فيه.

4.5. التنويع في الواردات

كلما تنوع هيكل الواردات كلما عكس ذلك عدم تنافسية الاقتصاد الوطني، وعدم تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني لدرجة أنه لا يلبي الحاجيات المتزايدة، والجدول رقم 04 يمثل تقييم لهيكل الواردات:

الجدول رقم 04: التغير السنوي لهيكل الواردات

الوحدة: نسبة مئوية (%)

المواد / السنوات	المواد الغذائية	المواد الطاقوية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
2001	24.74	1.02	4.69	18.42	1.62	34.73	14.76
2020	21.73	2.50	6.19	21.42	0.56	24.47	15.69
التغير النسبي	-3.01	1.48	1.5	3.0	-1.06	-10.26	0.93

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: -التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2005-2018
– النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56 لبنك الجزائر لسنة 2021

من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل الواردات يمتاز بالتنوع والاختلاف في التوزيع، حيث سجلت المواد الغذائية تناقصا من 24.74 % سنة 2001م إلى 21.73 % سنة 2020م أي بانخفاض قدر بـ -3.01% مما يعني أن الجزائر أصبحت تلبي حاجاتها من المواد الغذائية ذاتيا مما جعلها تقلص من استيراد هذا النوع من السلع، من جهة أخرى سجلت السلع الاستهلاكية غير الغذائية ارتفاعا من 14.76% سنة 2001م إلى 15.69% سنة 2020م، والمواد نصف المصنعة عرفت ارتفاعا هي الأخرى قدر بـ 3.0% وهو ما يعكس ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر، ولكن في نفس الوقت يدل على المجهود المبذول من طرف الدولة لتحديث الجهاز الإنتاجي. أما بالنسبة لمعامل هرفندل فحسب الجدول رقم 01 فنلاحظ تسجيل تراجع في قيمه من 0.11% سنة 2001م إلى 0.12% سنة 2020م، وبما أن هذا التراجع طفيف وشبه مستقر يمكننا القول أن الواردات متنوعة بشكل معقول.

5.5.التنويع في الإيرادات الحكومية

يعكس التنويع في الإيرادات الحكومية أهمية التنويع المحقق في الاقتصاد ككل، وخاصة بالنسبة للجزائر التي تعتبر بلدا ريعيا بامتياز تعتمد بشكل شبه كلي على إيرادات الصادرات النفطية، ونقول أنه هناك تنويع في الإيرادات الحكومية إذا تزايدت مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الإيرادات العامة، وهو ما يمثله الجدول التالي حيث يبين التغير السنوي للمساهمة النسبية في هيكل الإيرادات العمومية.

الجدول رقم 05: التغير السنوي للمساهمة النسبية في هيكل الإيرادات العمومية

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات / القطاعات	2001	2020	التغير النسبي
إيرادات المحروقات	66.52	31.00	-35.52
إيرادات خارج المحروقات	32.45	69.00	36.55

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: -إحصائيات صندوق النقد العربي

تؤكد القيم في الجدول رقم 05 ما قيل سابقا فالإيرادات العامة ترتبط ارتباطا قويا بأسعار النفط، حيث بلغت مساهمتها من 66.52% سنة 2001م لتنخفض بعد ذلك إلى 31.00% سنة 2020م وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول في هده الفترة، في المقابل نجد أن الجباية العادية ارتفعت من 32.45% سنة 2001م إلى 69.00% سنة 2020م، ويرجع ذلك إلى جملة التدابير التي اتخذتها الدولة الجزائرية من أجل توسيع القاعدة الضريبية لتحقيق مداخيل إضافية تساعد على تفادي تقلبات أسعار النفط.

6.5. التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعبر التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت على مدى تطور الاستثمار وتوجهات القرارات الاستثمارية، ويمثل الجدول الموالي توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بين التراكم الخام لرأس المال الثابت والتغيرات في مستوى المخزون.

الجدول رقم 06: التغير السنوي للمساهمة النسبية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات / القطاعات	2001	2020	التغير النسبي
التراكم الخام لراس المال الثابت	82.64	85.99	3.35
التغير في مستوى المخزون	17.35	14.01	3.34-
المجموع	100	100	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: -التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2005-2018

– النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56 لبنك الجزائر لسنة 2021

من الجدول رقم 06 نلاحظ أن التراكم الخام لرأس المال الثابت قد ارتفع من 82.64% سنة 2001م إلى 85% سنة 2020م وهو تقريبا نفس مقدار التغير المسجل بالنسبة للتغيرات في مستوى المخزون. أما معامل هرفندل للتنويع في إجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت فقد سجل ارتفاعا على طول فترة الدراسة، ما يؤكد عدم وجود تنويع اقتصادي معتبر في توزيع إجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت.

7.5. المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي

نظرا لكون ظاهرة التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد فقد قمنا بحساب مؤشر إجمالي للتنويع الاقتصادي يعتمد على أخذ الوسط الحسابي لمعاملات هرفندال-هيرشمان للمتغيرات المدروسة: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات العامة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، حيث يعكس هذا المؤشر الإجمالي المركب حقيقة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم 01 بعد حساب المؤشر المركب نلاحظ بأن هذا الأخير قد بلغت قيمته 0.34% سنة 2001م وارتفعت إلى 0.38% سنة 2011م لتنخفض بعد ذلك مسجلة ما قيمته 0.32% سنة 2020م. ومنه فهذه النتائج تعكس ضعف استراتيجية

التنويع الاقتصادي المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية إذ أن اعتمادها على العوائد النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية حال دون ذلك.

خاتمة

تناولت الدراسة قضية التنويع الاقتصادي ودوره في مواجهة لعنة النفط، والذي أصبح ضرورة ملحة لاسيما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط-خاصة الجزائر-، من خلال تنويع الهيكل الإنتاجي والتصديري. وقد أبرزت الدراسة دور التنويع الاقتصادي كخيار للجزائر من أجل بناء اقتصاد أكثر استقرارا وتوازنا، وتوصلت الدراسة لجملة من الاستنتاجات تتلخص في النقاط التالية:

- ✓ التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب من البلدان العمل على وضع نهج متوازن في التنمية وتتطلب مزيجا دقيقا ومتجانسا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنى التحتية.
- ✓ تحقيق تنويع اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد.
- ✓ نجاح التنويع الاقتصادي رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص. هذا الدور يتجلى أساسا -بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال-في: تحديث القوانين والتشريعات، والاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية.
- ✓ إن الأولوية بالنسبة للجزائر، هو تقوية اقتصادها لمواجهة أي صدمة محتملة، كتراجع عائدات النفط، وتنويع اقتصادها لتلبية حاجيات يد عاملة تتميز بازدياد سريع. فالعمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة صناعية قوية وتكوين بمستوى عال هي من بين أهم التدابير الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنويع الاقتصاد، ورفع نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات، وخلق مناصب الشغل.

الاقتراحات

يمكن القول أنه لابد على الجزائر ومن أجل تحقيق التنويع الاقتصادي من:

- ✓ توجيه المدخرات وضخها في الاستثمار في المشروعات التحويلية وبناء قاعدة صناعية بدلا من الاعتماد شبه الكامل على الاستثمار العقاري والخدمي.

- ✓ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النواة التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى ونقطة البداية في حركة التصنيع باعتبارها القادرة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج في وقت أقل وتكلفة مناسبة فضلا عن كونها مصدرا لخلق إطارات إدارية وفنية.
- ✓ تهيئة البيئة الاستثمارية داخليا لجلب الاستثمارات المباشرة والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية التي تعرقل أي بوادر أو رغبة في استثمارات جديدة.
- ✓ تنشيط حركة التجارة الخارجية، فالسوق الداخلية ضيقة بكل المقاييس.
- ✓ تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفقا لاحتياجات الأسواق الخارجية فالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر لن تتقدم إلا إذا أدركت مدلول التحولات العميقة التي يعيشها العالم وتحكمت في المعطيات الجديدة والتي تحكم أداءها فكرة العولمة واستوعب القائمون عليها معنى الإدارة في عالم متغير بمعنى استيعاب إدارة التغيير ومعرفة كيفية رصد الأحداث ومن ثمة بنائها في ظل تغير المفهوم الذي اعتادت عليه مؤسسات الدولة الريعية.
- ✓ وضع خطط متكاملة في الميدان الفلاحي والصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ✓ الاستفادة من الطاقات البديلة خاصة في تلبية المتطلبات الداخلية للبلاد.

قائمة المراجع

خالد بن راشد الخاطر. (أوت, 2015). *تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تاريخ الاسترداد 26 04, 2020، من https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Khaled_AlKhater_Paper_on_Gas_and_Oil_Prices_Collapse_Challenges_in_GCC.pdf

شكوري ,س .م .(2012) .وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي)أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ,تلمسان :جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان.-

عاطف لافي مرزوك، و حمزة عباس مكي. (2014). التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 08*(31)، 56-81.

عامر العمران. (2016). حتمية التحول: التنوع الاقتصادي لمواجهة تقلبات السوق النفطية على الدول العربية. *المؤتمر السنوي الخامس عشر لمنظة اقتصاديي الشرق الأوسط*. قطر: مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

عماد الدين أحمد المصبح. (2008). محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004(أطروحة دكتوراه). 1-224. كلية الاقتصاد، سورية: جامعة دمشق.

ممدوح عوض الخطيب. (ماي, 2011). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الادارية، 18*(02)، 203-231.

A.El.Anshasy, A. (2009). oil price and economic growth in oil exporting countries. *the 32nd international IAEE conference.* San Francisco, California.

Bellu, L. G., & Leberati, P. (2006). *inequality analysis,The Gini Index.* Italy: FAO. Retrieved juin 10, 2020, from http://www.fao.org/3/a-am340e.pdf

Bouras, H. (2013, novembre). specialization and imperative of diversification for tunisian economics. *journal of bisiness management and economics, 04*(11), 242-250.

Giz, & UNIDO. (2015). *Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP", tool 4,Diversification – Domestic and Export Dimensionson.* EQULP. Retrieved juin 11, 2020, from http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimension/24-25.

Guillermo.E, P. (2002). can fiscal rules help reduce macroeconomic valatility in the latin america and the caribbean region? *imf/world bank conference on fiscal rules and intitutions Oaxaca.* Oaxaca.Mexico.

Hallal, A. (2021, octobre 11). une réflexion sur la diversification économique en algérie. *Revue Afak Ilmia, 13*(04), 850-866.

Hvidt, M. (2013, january). Economic Diversification in GCC countries: Past record and futur trend. *Kuwait programme on development governance and globalisation in the gulf states.* London: the london school of economic & political science.

Le-Yin, Z. (2003). economic diversification in the Context of climate change. *UNFCCC Workshop on Economic Diversification.* Tehran, Islamic Republic of Iran: UNFCCC. Retrieved from https://unfccc.int/sites/default/files/background_paper_on_economic_diversification.pdf

Manasse, P. (2006). *Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and institutions -A view from Mars-.* international Monetary Fund. Retrieved 02 17, 2020, from https://www.IMF.org

wagner, j. E. (2000, July). Regional Economic Diversity: Action, concept, or of confusion. *journal of Regional Analysis & policy, JRAP, 30*(02), 1-22.

Zhang, L.-y. (2003, Octobre 18-19). economic diversification in the Context of climate change. *UNFCCC, workshop on Economic Diversification* (pp. 1-23). Tehran,Islamic Republic of Iran: UNFCCC.